الدكتور محمد حزيط

مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري

- الدّعوى العموميّة والدّعوى المدنيّة أمام القضاء الجزائيّ
- إجراءات البحث والتّحري
- التّحقيق القضائي
- جهات الحكم الجزائيّة
- الطّعن بالنقض أمام المحكمة العليا

طبعة متممة ومنقّحة

دار هومه

Scanné avec CamScanner

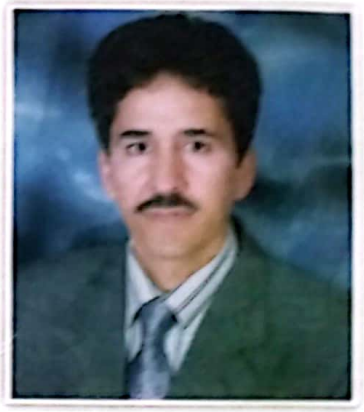

المـؤلف

الدّكتور محمد حزيط

- حائز على شهادة دكتوراه في الحقوق.
- متحصل على دبلوم المعهد الوطني للقضاء - الدّفعة الثّانية لسنة 1993.
- مـارس مهنـة القضـاء من سنـة 1993 إلـى سنـة 2005 كوكيـل الجمهـوريـة مسـاعد فقـاضي التّحقيـق بعـدد من المحـاكم.
- أستاذ محاضر بكليّة الحقـوق بجـامعة سعد دحلب بالبليدة ومحام معتمد لدى المحكمة العليـا ومجلس الدولة.

من مؤلفاته أيضا: - حـق الاسترجـاع في الإيجـارات التّجـارية.
- قاضي التّحقيق في النظام القضائي الجزائري.

هذا الكتاب هو ثمرة جهود وتجربة المؤلف كقاض سابق وأستاذ بكليّة الحقوق بجـامعة البليـدة حـاليـا.

وقد تضمن المواضيع الآتيَة :

- ✓ الدعـوى العموميـة والدّعـوى المدنيّـة أمـام القضـاء الجزائـي.
- ✓ إجراءات البحث والتحـري واختصـاصـات الضبطيّـة القضـائيـة.
- ✓ قاضي التّحقيق، قواعد اختصاصه، سلطاته والأوامر التي يصدرها .
  غـرفة الإتّـهـام.
- ✓ جهـات الحكم الجزائيّـة.
- ✓ الطّعن بالنّقض أمـام المحكمـة العليا.

ISBN: 978-9961-65-088-2 ردمك:
9 789961 650882

5/243

دار هومه
للطباعة والنشر والتوزيع
34 شارع العربي بن مهيدي - بوزريعة - الجزائر
هاتف 021 94 19 36 فاكس 021 94 17 75
021 94 41 19 021 79 91 84
www.editionshouma.com
e-mail:info@editionshouma.com

Scanné avec CamScanner

الفهرس

تمهيد	05
الفصل الأول : الدعوى العمومية والدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي	11
المبحث الأول : الدعوى العمومية	12
المطلب الأول : الفرق بين الدعوى العمومية والدعوى المدنية.	12
المطلب الثاني : تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها	13
المطلب الثالث : أطراف الدعوى العمومية	14
المطلب الرابع : القيود الواردة على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية	16
المطلب الخامس : أسباب انقضاء الدعوى العمومية	23
المبحث الثاني : النيابة العامة	30
المطلب الأول : هيكلة النيابة العامة	30
المطلب الثاني : الاختصاص المحلي للنيابة العامة	32
المطلب الثالث : خصائص النيابة العامة	35
المطلب الرابع : اختصاصات وكيل الجمهورية	38
الفرع الأول : اختصاصات وكيل الجمهورية في حالة الجريمة المتلبس بها	40
الفرع الثاني : كيفية تصرف وكيل الجمهورية في الملف عند تقديم المشتبه فيه أمامه	41
الفرع الثالث : طرق تحريك الدعوى العمومية من طرق وكيل الجمهورية	46
الفرع الرابع : في اختصاص وكيل الجمهورية بإصدار مقرر الحفظ	53
الفرع الخامس : سلطة وكيل الجمهورية في حالة الوفاة المشتبه فيها	55

Scanné avec CamScanner

المطلب الخامس : علاقة وكيل الجمهورية بالنيابة العامة وبالضبطية القضائية وبقاضي التحقيق	56
المبحث الثالث : الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي	64
المطلب الأول : الضرر كسبب لإقامة الدعوى المدنية	65
المطلب الثاني : موضوع الدعوى المدنية	67
المطلب الثالث : خصوم الدعوى المدنية	68
المطلب الرابع : حق المدعي المدني في الخيار بين اللجوء إلى القضاء الجنائي أو القضاء المدني	69
المطلب الخامس : حالة اللجوء إلى القضاء الجزائي	71
المطلب السادس : كيفية رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي	72
المطلب السابع : حالة اللجوء إلى القضاء المدني	75
المطلب الثامن : الاستثناءات الواردة على حق الخيار بين الطريقين الجنائي والمدني	76
الفصل الثاني : التحقيق التمهيدي أو إجراءات البحث والتحري	79
المبحث الأول : تشكيل الضبطية القضائية وقواعد اختصاصها	80
المطلب الأول : تشكيل الضبطية القضائية	80
المطلب الثاني : قواعد الاختصاص المحلي والنوعي للضبطية القضائية	88
المبحث الثاني : اختصاصات ضباط الشرطة القضائية	94
المطلب الأول : الاختصاصات العادية لضباط الشرطة القضائية	94
المطلب الثاني : اختصاصات ضباط الشرطة القضائية في حالة الجريمة المتلبس بها	101
المطلب الثالث : الاختصاصات الاستثنائية لضباط الشرطة القضائية في حالة البحث والتحري بشأن بعض الجرائم	101
المطلب الرابع : اختصاصات ضباط الشرطة القضائية في حالة الندب القضائي	117
المبحث الثالث : إدارة ومراقبة الشرطة القضائية	119

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : إدارة وكيل الجمهورية للضبطية القضائية	119
المطلب الثاني : إشراف النائب العام للضبطية القضائية	120
المطلب الثالث : مراقبة غرفة الاتهام لأعمال الشرطة القضائية	121
الفصل الثالث : التحقيق القضائي	125
المبحث الأول : طرق اتصال قاضي التحقيق بالدعوى العمومية	125
المطلب الأول : افتتاح التحقيق بناء على طلب وكيل الجمهورية	126
المطلب الثاني : افتتاح التحقيق بناء على شكوى مصحوبة بادعاء مدني	128
الفرع الأول : أشكال الشكوى	129
الفرع الثاني : مصاريف الدعوى	130
الفرع الثالث : تبليغ الشكوى لوكيل الجمهورية	132
الفرع الرابع : الحالات التي يجوز فيها لقاضي التحقيق رفض فتح تحقيق	133
المبحث الثاني : اختصاص قاضي التحقيق	137
المطلب الأول : قواعد الاختصاص المحلي والشخصي والنوعي لقاضي التحقيق	137
المطلب الثاني : تنازع الاختصاص	114
الفرع الأول : أنواع التنازع في الاختصاص	114
الفرع الثاني : الجهات المختصة بالفصل في التنازع	145
الفرع الثالث : إجراءات رفع طلب النظر في تنازع الاختصاص	146
الفرع الرابع : كيفية الفصل في التنازع	147
المبحث الثالث : إجراءات التحقيق القضائي	148
المطلب الاول : تشكيل ملف التحقيق	148
المطلب الثاني : الاستجواب والمواجهة	151
الفرع الأول : الاستجواب عند الحضور الأول	151
الفرع الثاني : الاستجواب في الموضوع	156

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث : الاستجواب الإجمالي	159
الفرع الرابع : المواجهة	160
المطلب الثالث : سماع الشهود	161
المطلب الرابع : سماع الطرف المدني	166
المطلب الخامس : الانتقال للمعاينة	167
المطلب السادس : التفتيش	170
المطلب السابع : قواعد الحجز والتصرف في أدلة الإقناع	175
المطلب الثامن : الإنابة القضائية	176
المطلب التاسع : الخبرة القضائية	180
المطلب العاشر : إعادة تمثيل الجريمة	187
المطلب الحادي عشر : إجراء البحث الاجتماعي والخبرة العقلية في الجنايات	189
المطلب الثاني عشر : الصلاحيات الاستثنائية لقاضي التحقيق عند التحقيق بشأن بعض الجرائم	191
المبحث الرابع : أوامر قاضي التحقيق	194
المطلب الأول : مذكرات قاضي التحقيق المتعلقة بالضبط والإحضار والإيداع والقبض.152	194
الفرع الأول : أمر الضبط والإحضار	194
الفرع الثاني : الأمر بالقبض	196
الفرع الثالث : الأمر بالإيداع	200
المطلب الثاني : سلطات قاضي التحقيق في مواجهة المتهم	201
الفرع الأول : الحبس المؤقت	201
الفرع الثاني : حالات الإفراج عن المتهم	208
الفرع الثالث : الرقابة القضائية	212
الفرع الأول : قائمة الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق	218
الفرع الثاني : أوامر قاضي التحقيق القضائية والبسيطة أو الادارية	221

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث : كيفية إصدار الأوامر من قاضي التحقيق	223
الفرع الرابع : استئناف أوامر قاضي التحقيق	224
الفرع الخامس : تبليغ أوامر قاضي التحقيق	227
المطلب الرابع : أوامر التصرف بعد انتهاء التحقيق	229
الفرع الأول : الأمر بانتفاء وجه الدعوى	230
الفرع الثاني : الأمر بالإحالة إلى محكمة الجنح أو المخالفات	233
الفرع الثالث : الأمر بإرسال مستندات القضية إلى النائب العام	235
المطلب الخامس : المصاريف القضائية	236
المبحث السادس : بطلان إجراءات التحقيق	238
الفصل الرابع : قضاء الأحداث	247
المبحث الأول : صلاحيات قاضي الأحداث كجهة تحقيق	247
المطلب الأول : اختصاصات قاضي الأحداث كجهة تحقيق	248
المطلب الثاني : التدابير التي يتخذها قاضي الأحداث أثناء مرحلة التحقيق	252
المطلب الثالث : أوامر التصرف الصادرة عن قاضي الأحداث	254
المبحث الثاني : صلاحيات قاضي الأحداث كجهة حكم	255
المطلب الأول : قسم الأحداث الموجود على مستوى المحاكم	255
المطلب الثاني : قسم الأحداث الموجود على مستوى محكمة مقر المجلس	257
المطلب الثالث : التدابير المتخذة في مواجهة الأحداث الجانحين في مرحلة المحاكمة	258
الفصل الخامس : غرفة الاتهام	263
المبحث الأول : تشكيل غرفة الاتهام وكيفية إخطارها	263
المطلب الأول : تشكيل غرفة الاتهام	263
المطلب الثاني : إخطار غرفة الاتهام	264
المبحث الثاني : إجراءات انعقاد غرفة الاتهام وقراراتها	266

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : إجراءات انعقاد جلسات غرفة الاتهام	267
المطلب الثاني : قرارات غرفة الاتهام	269
المبحث الثالث : السلطات الخاصة برئيس غرفة الاتهام	274
الفصل السادس : القواعد الإجرائية الخاصة بالشخص المعنوي	279
المبحث الأول : القواعد الخاصة بالمتابعة الجزائية للشخص المعنوي	279
المطلب الأول : قواعد الاختصاص المحلي	280
المطلب الثاني : طرق تحريك الدعوى العمومية ضد الشخص المعنوي والقيود الواردة عليها	282
المطلب الثالث : أسباب انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للشخص المعنوي	287
المطلب الرابع : سلطات قاضي التحقيق في مواجهة الشخص المعنوي	292
المبحث الثاني : القواعد الخاصة بتمثيل الشخص المعنوي	294
المطلب الأول : طرق تمثيل الشخص المعنوي	294
المطلب الثاني : وضع ممثل الشخص المعنوي أثناء سير الدعوى	298
الفصل السابع : جهات الحكم الجزائية	303
المبحث الأول : الجهات القضائية الجزائية بصفة عامة	303
المطلب الأول : المبادئ العامة للمحاكمة	303
المطلب الثاني : اختصاص المحاكم الجزائية	305
المبحث الثاني : محكمة الجنح والمخالفات	308
المطلب الأول : طرق اتصال المحكمة الابتدائية بالدعوى	308
المطلب الثاني : إجراءات انعقاد جلسة محكمة الجنح والمخالفات	309
المطلب الثالث : أنواع الأحكام الصادرة عن محكمة الجنح والمخالفات	311
المطلب الرابع : المعارضة في الأحكام الغيابية	314
المبحث الثالث : الغرفة الجزائية بالمجلس القضائي	317
المطلب الأول : مجال الاستئناف	318

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني : ممن يجوز الاستئناف وميعاده	318
المطلب الثالث : إجراءات الاستئناف وآثاره	321
المطلب الرابع : القيود الملزمة لجهة الاستئناف عند نظرها الاستئناف	323
المطلب الخامس : تشكيل الغرفة الجزائية بالمجلس القضائي وسير جلساتها	325
المطلب السادس : قرارات الغرفة الجزائية بالمجلس القضائي	326
المبحث الرابع : محكمة الجنايات	327
المطلب الأول : تشكيل محكمة الجنايات واختصاصها وانعقادها	328
المطلب الثاني : الإجراءات التحضيرية لدورات محكمة الجنايات	330
المطلب الثالث : سير جلسة محكمة الجنايات	332
المطلب الرابع : مداولة محكمة الجنايات والحكم الصادر عنها	335
المطلب الخامس : في إجراءات التخلف عن الحضور أمام محكمة الجنايات	337
الفصل الثامن : الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا	341
المبحث الأول : الأحكام القابلة للطعن بالنقض	341
المبحث الثاني : الأشخاص المؤهلين لرفع الطعن بالنقض	343
المبحث الثالث : إجراءات الطعن بالنقض	344
المبحث الرابع : أوجه الطعن بالنقض	348
المبحث الخامس : أثار الطعن بالنقض	358
المبحث السادس : أحكام المحكمة العليا	351
الملاحق	355
المراجع	389
الفهرس	391

Scanné avec CamScanner